

بسم الله الرحمن الرحيم



1426 هـ - 2005 م

دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني " دراسة حالة قطاع غزة "

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين
بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م

مقدم من:

د. محمد إبراهيم مقداد

أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة.

مايو 2005 م

دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني " دراسة حالة قطاع غزة "

المخلص:

في هذه الدراسة ناقش الباحث الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية التي تمارس الدعم الإغاثي في دعم واستقرار الاقتصاد الوطني الفلسطيني. واعتمد الباحث في دراسته على جمع البيانات الميدانية عبر مجموعة من المقابلات مع المختصين إضافة إلى استبانة موجهة لسرائح المجتمع المستفيدة من الدعم الإغاثي، لعينة من 250 مشاهدة. وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول بعد الفصل الخاص بالمقدمة والمنهجية. وتحدث الباحث في الفصل الأول عن واقع الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم تحدث عن المنظمات الأهلية في فلسطين. وناقش الباحث الدور الاقتصادي للإعانات في فصل ثالث، ومن ثم خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

أن الدعم الإغاثي لا يمكن إهماله آثاره على فئة الفقراء والمتضررين، غير أن هذه الآثار لم ترتق لتؤثر على استقرار الاقتصاد وخلق فرص العمل اللازمة لتخفيض مشكلة البطالة في فلسطين وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك فإنه يمكن إعادة صياغة هذه الإعانات لدعم الفقراء عبر الاهتمام بالمشاريع الصغيرة سواء الجماعية أو الفردية بما يحقق اغناء الفقراء خاصة الرياديين منهم وإخراجهم من دائرة الفقر، إضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني. وخلص الباحث بمجموعة من التوصيات الهامة التي من أهمها:

تدريب كادر المنظمات الأهلية وتشجيع التنسيق بينها، بالإضافة إلى تشجيع دور الاقتصاد المنزلي وإنشاء المشاريع الصغيرة الإنتاجية لخلق فرص عمل للفقراء مع توزيع الإعانات بشكل عادل وأخذ المناطق المتضررة والحدودية في الاعتبار.

Abstract:

In this study the researcher discussed the role of NGOs that offer human relief for Palestinians, in the sustainable economic in Palestine. The researcher used in this research the primary data using a questionnaire for a sample of (250) cases as well as some interviews. The study contained four chapters after the introduction and the methodology. In the first chapter the researcher discussed the economic situation in Palestine, in the second chapter he discussed the Palestinian NGOs. In the third chapter he discussed the role of NGOs in the Palestinian economics and he ended with the conclusion and the recommendations. We can not neglect the impact of the human relief on the poor and the harmed people, but this effect is not enough to affect the sustainable economic and to create new jobs for needy and poor people, or to achieve a sustainable development. However, changing the human relief policy, through paying much attention for SSBs that benefit groups or individuals, and enriching the poor people especially the entrepreneurs of them. And this will support the local economy.

The researcher had some recommendations :

- Training for leaders or directors of the NGOs, and to encourage the coordination between them.
- Encourage the role of the home economy, and to start the SSBs to create a new jobs for needy poor people .
- To redistribute the relief, considering people near the borders and the harmed areas.

مقدمة:

تقوم العديد من الجهات والمؤسسات العربية والإسلامية والأجنبية بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني بالطرق المختلفة. فيتم تقديم المساعدات النقدية والعينية بشكل مشاريع دعم للعاطلين عن العمل بصورة جزئية أو كلية، وبصورة مؤقتة أو دائمة. والعمل المتوقع له النجاح يحتاج باستمرار إلى إعادة تقييم وتقويم حتى يحقق الهدف المنشود ويؤدي إلى النتيجة المرغوبة. ولعل العديد من الجهات المذكورة آنفاً، قامت بعمل بعض الدراسات الجزئية حول الأسلوب الأمثل لتوزيع الدعم والإعانات. ونحن بحاجة إلى دراسة شاملة تعيننا في الوصول إلى الأسلوب الأمثل الذي يمكن من خلاله الاستفادة المثلى من هذه الأموال.

وهناك أسباب عديدة تدفعنا لترشيد إنفاق أموال الهبات والإعانات من الخارج بما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني ومن هذه الأسباب:

1- النمو السكاني الكبير سواء الطبيعي أو بسبب العودة الراشدة لفلسطيني الشتات، بما لا يتناسب مع الموارد المتاحة حالياً في الوضع الراهن.

2- محدودية التمويل وانتشار البطالة والفقر في مختلف فئات الشعب الفلسطيني، بسبب تأثير آلة القمع والدمار الإسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني.

وتتبع فكرة هذه الدراسة من الرغبة في توجيه سياسات الإعانات المتبعة في الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدولية بحيث تقوم على تخفيف أثر الحصار عن الشعب الفلسطيني واقتصاده ودعم صموده بشكل مستمر وليس مجرد علاجاً مؤقتاً. ولعل مثالنا على السياسة الخاطئة (من وجهة نظرنا) والتي تتبعها المؤسسات غير الحكومية وأحياناً الحكومة هي توزيع أموال البطالة أو التوظيف المؤقت غير المنتج بسبب البطالة والتي لا تعالج المشكلة. ويشبه هذا التوزيع تماماً ما يسمى بالطرود الغذائية خاصة إذا كانت هي الشكل الأساسي في توزيع الإعانات.

منهجية الدراسة:

أولاً: جمع البيانات الثانوية للتعرف على المنشور عامة في هذا المجال. ويتم ذلك عبر ما يتم نشره عن هذه المؤسسات المختلفة سواء بواسطتها أو بواسطة الغير، أو ما ينشر من خلال وزارة الداخلية. هذا بالإضافة إلى جمع البيانات (الأولية) غير المنشورة وإعداد الاستبانة.

ثانياً: جمع البيانات الثانوية: إن البيانات المنشورة لا تخدم الهدف المقصود ولا تحققه بالكلية، ومن هنا تأتي ضرورة اللجوء إلى البيانات الأولية غير المنشورة والتي يتم الحصول عليها كالتالي:

1. مقابلات مع عديد من مدراء المؤسسات المختلفة والتي لها باع في مجال العمل الإغاثي عامة، والإغاثة عبر المشاريع على وجه الخصوص. والتي تهدف إلى التعرف على المشاريع

الإغائية المنجزة وأسباب اختيارها ومدى جدواها. ويتم ذلك من خلال استمارة استقصاء لتوجيه المقابلات بما يخدم هدف البحث ويمكن من جمع البيانات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث .

2. مقابلات مع عدد من أصحاب الأعمال والمشاريع، ومع التجار والأكاديميين، للتعرف على وجهات نظرهم في الأسلوب الذي تعتمده المؤسسات الخيرية في تمويل الفقراء والمحتاجين، والأسلوب الأمثل حسب رأيهم لاستغلال أموال التبرعات لتحسين أوضاع الفقراء عبر مشاريع مقترحة مناسبة.

3. كما ويلجأ الباحث إلى عمل استبانة للعديد من شرائح المجتمع التي حصلت على إعانات نقدية أو عينية أو دعم لمشاريع إنتاجية. وتم تحديد عينة الدراسة بواقع 250 مشاهدة للاستبانة الخاصة بشرائح المجتمع التي تحصل على الدعم المادي من الجمعيات الخيرية.

ثالثاً: تحليل البيانات

1. بعد تجهيز البيانات يتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي المناسب ثم يتم عرضها بالشكل المناسب وسهل الاستخدام.

2. نستخدم في التحليل الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام الجداول والتي تعبر عن نتائج تحليل المقابلات والاستبانات.

مشكلة الدراسة:

رغم تزايد حجم الإعانات للشعب الفلسطيني عبر المنظمات الأهلية، فإننا نجد كثير من الجمعيات توجه هذا التمويل للعمل الإغاثي بما لا يحقق الآثار المرجوة على التنمية الاقتصادية في فلسطين. وهذا يعني توقف آثار هذه الإعانات فور انتهائها دون تحقيق آثارا مستمرة على الاقتصاد الفلسطيني.

وتكمن المشكلة في دراسة آلية تفعيل دور العمل الخيري والإعانات الإغائية في دعم الاقتصاد الفلسطيني وعلاج مشكلاته.

فروض الدراسة:

تعتمد الدراسة فرضيتين أساسيتين هما:

1- الإعانات الإغائية المقدمة من الجمعيات غير الحكومية لا تساهم مساهمة فاعلة في دعم استقلال الاقتصاد الفلسطيني واستمراره.

2- إعادة النظر في نمط هذه الإعانات واستخدام الدعم في مجال إغناء الفقراء عبر مشاريع صغيرة يساهم في التنمية المستدامة ويخفف من مشكلات البطالة في فلسطين.

أهمية الدراسة وأهدافها:

وتهدف الدراسة إلى المساعدة في رسم السياسات المناسبة لتيسير الأمر للجهات المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني، وتقديم العون المادي له بالشكل المناسب والذي يتفق مع الشرع الحنيف، وخاصة فيما يتعلق بتوفير أداة العمل والاعتناء وليس مجرد لقمة الخبز. ويتم ذلك بمد هذه الجهات بالمعلومات التي تسهل وتحدد مهمتها. وعلى سبيل التحديد نسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة ما إذا كان أسلوب الدعم الإغاثي الحالي هو الأسلوب الأمثل.
- 2- التعرف على بدائل الدعم الإغاثي.
- 3- بيان أثر الدعم الخيري على صمود الشعب الفلسطيني وعلى أداء الاقتصاد الفلسطيني.
- 4- وضع التوصيات المناسبة لأسلوب التمويل بما يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار.

الفصل الأول

نبذة عن واقع الاقتصاد الفلسطيني

1 - 1 المؤشرات الديموغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة (6020) كيلو متر مربع¹، وهي تشكل نسبة 22% من الأراضي الفلسطينية.² وتبلغ مساحة الضفة الغربية وحدها 5655 كيلو متر مربع، أما مساحة قطاع غزة فتبلغ 365 كيلو متر مربع، ويشكل قطاع غزة ما نسبته 1.3% من مساحة فلسطين .

وقد قامت إسرائيل بمصادرة مساحات شاسعة من الضفة الغربية وغزة، وحسب (جمعية الدراسات العربية، 1996) فإن مساحة الأراضي التي تم مصادرتها تساوي 50% من الضفة الغربية وحوالي 40% في قطاع غزة. هذه النسبة تزيد باستمرار مع استمرار سياسات الهدم والتجريف والمصادرة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية. أما الباحثة (Roy 1995) فقد قدرت الأراضي المصادرة في قطاع غزة بما يزيد عن 50% من مساحتها.

أما من حيث عدد السكان فإن (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي لعام 2001) يوضح أن عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ (3,224,504) نسمة، حيث تستأثر الضفة الغربية بـ)

¹ - وذلك حسب إحصاءات كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (2) في تشرين ثاني 2001، والذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

² - ذلك أن مساحة فلسطين تبلغ حوالي 27000 كم .

2,057,145 نسمة ، أما قطاع غزة فيبلغ عدد سكانه (1,167,359) نسمة، حيث يشكل ما يزيد على ثلث عدد السكان بنسبة 36% من سكان الضفة وغزة.

وتبلغ الكثافة السكانية في قطاع غزة حوالي (7000) نسمة / كم² في العام 2004. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل للكثافة السكانية في قطاع غزة بصفة خاصة هو أعلى معدل للكثافة السكانية في العالم. في حين بلغت كثافة السكانية في الضفة الغربية 728 نسمة / كم². وعليه فإن الكثافة السكانية في قطاع غزة تقارب عشرة أضعاف مثلتها في الضفة الغربية.

1- 2 الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي

تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية قد بلغ في العام 1999م 4954 مليون دولار، وقد ساهمت القدس بنسبة 6.7% منه، وساهمت الضفة الغربية باستثناء القدس بحوالي 63.9% وقطاع غزة بحوالي 29.4%. وتشير كذلك تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي قد بلغ في الضفة الغربية (باستثناء القدس) في العام 1999م 2309.2 دولار، أما في قطاع غزة فقد بلغ في نفس العام 1672.2 دولار. ويلاحظ أن نصيب الفرد من الدخل المتاح في الضفة الغربية (باستثناء القدس) يزيد عن نصيب الفرد في قطاع غزة بحوالي 38%.

ويلاحظ أن القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والإنشاءات) قد ساهمت بحوالي 37% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام 1999م بينما ساهمت قطاعات الخدمات المختلفة بما في ذلك الخدمات الحكومية بحوالي 63% (ماس - المراقب الاقتصادي - عدد 7 - 2000)

أما على صعيد الإنفاق الإجمالي فقد شكل الإنفاق الاستهلاكي الكلي 116% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1999م ، وبلغ الإنفاق الاستهلاكي الخاص حوالي 95.7% من الناتج المحلي الإجمالي بينما شكل الإنفاق الحكومي 20.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وشكل التكوين الرأسمالي الإجمالي حوالي 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ صافي الصادرات (- 55.9%) من الناتج المحلي الإجمالي (ماس - المراقب الاقتصادي - عدد 7 - 2000).

وتشير المعطيات السابقة إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل الإنفاق الكلي، الأمر يجعل استثماراته رهن بما يتأتى من عون دولي. كما أن إنفاقه الاستهلاكي الخاص والعام عرضه للصدمة الخارجية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني في السنوات السابقة. وقد زاد هذا العناء بعد انتفاضة الأقصى بشكل أشد حدة وأكثر خطراً.

وقد أدى الحصار الإسرائيلي، حسب تقرير الهيئة العامة للاستعلامات - التابعة لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني، إلى خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 2000/9/29 إلى 2002/4/30³. وقد بين هذا التقرير أن متوسط الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 65%. وقد أشار التقرير كذلك إلى أن حجم الخسارة الإجمالية في الناتج خلال الفترة من 2000/9/29 إلى 2002/4/30 هي 5.6 مليار دولار في القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلي.

1-3 أثر الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني:

لقد أدى الإغلاق والحصار والعدوان الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وهو الأطول منذ العام 1967م، إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، وقد أوضح تقرير الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للمركز الوطني للمعلومات⁴ خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2000/9/29 إلى 2002/4/30، حيث بين أن معدل الفقر قد وصل إلى درجة غير مسبوقه بلغت 64.9% حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعد أن كانت 22% قبل الحصار والإغلاق الإسرائيلي. كما ارتفعت معدلات البطالة بصورة غير معهودة حيث بلغت 60% من حجم القوى العاملة.

وقد ساهمت هذه الإجراءات والممارسات في انخفاض الناتج المحلي بأكثر من 65% كما ظهر سابقاً، وارتفع معدل البطالة من 11% قبل الحصار والإغلاق إلى 60%، كما أدى إلى ارتفاع الدين العام إلى أكثر من 800 مليون دولار، وانخفض أداء السوق المالي بحوالي 61%، وبلغ العجز المالي في الموازنة لعام 2001 حوالي 200 مليون دولار.

لقد أدى العدوان الإسرائيلي وسياسة الحصار والإغلاق إلى تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية مباشرة في مجالات الإنتاج والزراعة والصناعة والتجارة والعمالة والاستثمار وأخرى غير مباشرة مما أثر سلباً على أداء الاقتصاد ومعدلات نموه ومضاعفة المشكلات الاقتصادية. ترتبط التجارة الخارجية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة، حيث تستورد الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد عن 82% من وارداتها الإجمالية من إسرائيل أو عبر الموانئ الإسرائيلية وفق النظام الجمركي الإسرائيلي وتصدر الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد عن 86% من إجمالي

³ - هذا التقرير منشور في جريدة الكرامة بتاريخ 2002/6/6 صفحة 11 .

⁴ - ما ورد من بيانات وأرقام تحت هذا البند جاء في تقرير الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للمركز الوطني للمعلومات والذي نشرته جريدة الكرامة الفلسطينية بتاريخ 6 / 6 / 2002 صفحة 11

صادرتها إلى الاقتصاد الإسرائيلي أو إلى العالم الخارجي عبر الموانئ الإسرائيلية (ماس، المراقب الاقتصادي - عدد رقم 7، كانون أول 2000).

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مرتين بتبعيته الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي في بعض المجالات الحيوية، فجميع الطاقة الكهربائية والاتصالات الدولية وجميع الاحتياجات من مشتقات النفط المختلفة والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من المياه المستهلكة في الضفة الغربية وقطاع غزة مستوردة من الشركات الإسرائيلية. وكذلك فإن نسبة كبيرة من المواد الغذائية الرئيسية كالقمح والطحين والأرز والسكر وغيرها تأتي من الاقتصاد الإسرائيلي وعبره، وتبرز خطورة هذه التبعية في هذه المجالات في أوقات الحصار، عندما تلجأ إسرائيل إلى منع وصول هذه السلع الحيوية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام.

أما العلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم العربي فقد بقيت محكومة بالإجراءات الإسرائيلية على المعابر مع الأردن ومصر، بالإضافة إلى القيود التي فرضتها اتفاقية باريس الاقتصادية والمتمثلة بالنظام الجمركي الإسرائيلي (باستثناء القوائم السلعية المنصوص عليها) (ماس، المراقب الاقتصادي، عدد رقم 7، كانون أول 2000)

وقد تأثرت الواردات الفلسطينية بصورة سلبية جراء الحصار والإغلاق الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي. وقد بلغت نسبة الإغلاق 93.7% خلال الفترة الممتدة من شهر تشرين أول لعام 2000 وحتى شهر أيلول من عام 2001 (جريدة الأيام، 2002/1/23)

وقد أكدت المعطيات الصادرة عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة أن نسبة الانخفاض في قطاع الصادرات والواردات الفلسطينية بلغت 33% بالنسبة إلى الواردات، والصادرات بنسبة 20% دون احتساب الصادرات الزراعية خلال الفترة المذكورة.

1-4 الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

أولاً: تعريف الفقر وكيفية تحديد خط الفقر

لقد عرف تقرير الفقر الصادر عن الفريق الوطني لمكافحة الفقر في عام 1998م، الفقراء بأنهم "أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم" (تقرير الفقر 1998).

وعلى وجه التحديد تعتبر الأسرة المكونة من زوجين وأربعة أطفال فقيرة إذا ما كان استهلاكها السنوي في عام 1998م أدنى من 4600 دولار أمريكي وهو ما يعادل 765 دولار أمريكي لكل شخص أو دولارين للفرد الواحد في اليوم تقريباً (تقرير الفقر 1998).

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد تم إعداد خطي فقر بحيث يتماشى مع سلة أساسية من الاحتياجات الضرورية ومجموعة أوسع من الضروريات. وقد تم احتساب خط الفقر الأول (يشار إليه بخط الفقر الشديد أو المدقع) وهذا الخط يعكس الحاجات الأساسية فقط من مأكّل وملبس ومسكن. أما الخط الثاني (يشار إليه بخط الفقر) فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن جنباً إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقل، ولتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية فقد اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الإنفاق الشهري حيث أن الإنفاق يعكس الحاجات على نحو أفضل (كتاب فلسطين الإحصائي 2001) .

وحسب تحديد وكالة الغوث الدولية (UNDP)، أعتد خط الفقر الجديد بداية من كانون ثاني 1994م وهو ثلثي أدنى راتب لموظف يعمل في وكالة الغوث الدولية في أدنى مربوط من الدرجة الأولى وحسب هذا الخط فقد احتسب خط الفقر لأسرة مكونة من (6) أفراد بمبلغ يعادل 4000 دولار أمريكي سنوياًً ويصبح خط الفقر بمعدل 667 دولار للفرد في السنة (ماس، 1995: 15).

ثانياً: تأثير الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى على نسبة الفقر:

لقد أدت السياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية، إلى اتساع ظاهرة الفقر وارتفاع حدته. وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية 64.9% بعد أن كانت 22% قبل الحصار والإغلاق الإسرائيلي (تقرير الهيئة العامة للاستعلامات فبراير 2002) ويستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خط الفقر يساوي 1622 شيكل إسرائيلي شهرياً (360.4 دولار أمريكي) لعائلة نموذجية مكونة من زوجين وأربعة أطفال. وقد أوضحت تقديرات البنك الدولي أن 57% من الأشخاص الذين وقعوا في براثن الفقر منذ تشرين أول 2000 أي الفقراء الجدد هم من منطقة قطاع غزة، ويتركز حوالي 40% من الفقراء الجدد في منطقتي مدينة غزة وخان يونس، أما في الضفة الغربية (باستثناء محافظة القدس) فإن التقديرات تشير إلى أن محافظة الخليل تشكل ثلث النسبة المتبقية من الفقراء الجدد 43% (تقرير البنك الدولي، حزيران 2001).

ويلاحظ أن استمرار الأوضاع السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حالها سيؤدي بالضرورة إلى تدهور إضافي في الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي، وستجد الأسر صعوبة أكبر في التعايش مع الهبوط في الدخل.

وطبقاً لدراسة أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تجاوب ما نسبته 80% من الأسر الفلسطينية مع الأزمة من خلال خفض الإنفاق. لم تقم الدراسة بقياس حجم الخفض، ولكن طبقاً للدراسة، كان متوسط دخل الأسرة في آذار 2001 أقل من المستوى ما قبل الانتفاضة بحوالي 50%.

ثالثاً: أثر الحصار الإسرائيلي على القوى العاملة الفلسطينية:

1: تعريف القوى العاملة والبطالة:

حسب التعريفات التي توصي بها منظمة العمل العالمية والتي يتبعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن القوى العاملة تشمل "الأشخاص ممن هم فوق سن (15) سنة، سواء كانوا يعملون مقابل أجر أو يعملون لحسابهم أو لحساب عائلاتهم أو عاطلون عن العمل ولكنهم يبحثون فعلياً عن عمل"، وهذا يعني أن الأشخاص الذين ليس لهم عمل ولا يبحثون عن عمل بسبب الإحباط فإنهم غير محسوبين في قوة العمل (البنك الدولي، حزيران 2001).

غير أنه خلال الجولتين الأخيرتين من مسوح القوى العاملة والتي تغطي الربع الرابع من العام 2000م والربع الأول من العام 2001م قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضاً بنشر أرقام القوى العاملة والبطالة بحسب ما سماه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "تعريف رخو أو مرن للبطالة) ويختلف هذا التعريف عن الخطوط العامة لمنظمة العمل الدولية والأرقام التي عادة ما يجري نشرها من جانب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني " هو أن الأشخاص المحبطين يحسبون ضمن العاطلين عن العمل".

2 : اثر الحصار الإسرائيلي على معدل البطالة :

أشارت تقارير الهيئة العامة للاستعلامات إلى أن نسبة البطالة قد ارتفعت بشكل كبير وبلغت في نهاية عام 2001م حوالي 60%. بينما أشار تقرير البنك الدولي إلى توقف الارتفاع الحاد في البطالة خلال عام 2001م واعتبر أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في عدد الفلسطينيين الذين استطاعوا الوصول إلى أماكن عملهم في داخل إسرائيل والمناطق الصناعية حيث استطاع نحو 25 ألف عامل من الضفة الغربية إيجاد فرص عمل لهم في داخل إسرائيل، وبلغ عدد العمال من قطاع غزة في المنطقة الصناعية (إيرز) حوالي 4000 عامل، وقدر المصدر ذاته أن نسبة البطالة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى قد بلغت نحو 15% حيث ارتفعت في الربع الأخير من عام 2000م إلى 28% ثم انخفضت إلى 27% في نهاية عام 2001م. أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقدّر نسبة البطالة قبل اندلاع الانتفاضة بحوالي 10% ارتفعت إلى 35.5% في نهاية عام 2001م.

ويعود الاختلاف في هذه النسب إلى اختلاف مفهوم البطالة، فحسب التعريف الذي يتطابق ومفهوم منظمة العمل الدولية والذي يعتبر الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل بسبب الإحباط غير عاطلين عن العمل وبالتالي فإن نسبة البطالة تحت هذا المفهوم تكون منخفضة وقدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية عام 2001 بنحو 27% كما أوضحنا ذلك سابقاً. أما التعريف الآخر وهو التعريف الرخو أو المرن والذي يعتبر أن الأفراد المحبطين ضمن العاطلين عن العمل وبالتالي فإن نسبة البطالة تكون مرتفعة، حيث بلغت ضمن هذا التعريف في نهاية عام 2001م نحو 35.5% كما رأينا قبل قليل.

وعند توزيع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية بناءً على المفهوم المرن، نجد أن نسبة البطالة في الضفة الغربية قد ارتفعت من 7.5% قبل اندلاع انتفاضة الأقصى إلى 30.3% في نهاية عام 2001م ليصل عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية نحو 166 ألف عاطل عن العمل، وفي قطاع غزة ارتفعت نسبة البطالة من 15.5% إلى 46.6% خلال نفس الفترة ليصل عدد العاطلين عن العمل من قطاع غزة نحو 119 ألف عاطل عن العمل، وبالتالي فإن مجموع العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع من 73.7 ألف عاطل عن العمل قبل اندلاع انتفاضة الأقصى إلى 285 ألف عاطل عن العمل في نهاية عام 2001، ومن ثم فإن معدل نمو البطالة خلال تلك الفترة قد بلغ 286% بمعدل نمو سنوي قدره 229%. أما بناءً على معايير منظمة العمل الدولية فإن نسبة البطالة في الضفة الغربية قد بلغت في نهاية عام 2001م نحو 22.2% وفي قطاع غزة بلغت 35.4% (نوفل، 2002).

1 - 5 نموذج المضاعف البسيط وآليه عمله داخل الإقتصاد الفلسطيني:

المقصود بنموذج المضاعف البسيط أن التغيرات التي تحدث في النفقات سواء كانت هذه التغيرات في النفقات الاستهلاكية أو النفقات الاستثمارية سوف تؤدي لحدوث تغيرات مضاعفة في قيمة الناتج المحلي. وهذا يعني أن الزيادة في النفقات الاستهلاكية بمقدار دولار ستؤدي لتغير الناتج المحلي بأكبر من دولار، وتخضع مرات التضاعف لقيمة المضاعف .

أولاً: آلية عمل المضاعف

يمكن توضيح آلية عمل المضاعف من خلال التمثيل البسيط الآتي:

لو افترضنا مثلاً أن قيمة المضاعف = 5 فإن هذا يعني أن كل دولار منفق سيتضاعف ليصل إلى 5 دولار كنتيجة في قيمة الناتج المحلي ولتوضيح منطقية وطريقة عمل المضاعف دعونا نفترض أن مؤسسة ما قامت بإنفاق مبلغ \$ 1000000 على شراء سلع وخدمات داخل الإقتصاد المحدد، فإن هذا المبلغ سيدفع كعوائد لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال وريع للأرض وغيرها في الجولة

الأولى من هذه الدورة وإذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك والذي يعني نسبة التغير في الاستهلاك بسبب التغير في الدخل = 0.8 فإن هذا يعني أن مجموع النفقات في الجولة الأولى = \$ 800000 وعلى اعتبار أن نفقات فرد معين هي بمثابة دخل للفرد الآخر فإن مبلغ \$ 800000 سيكون دخل فئة أخرى وهذه الفئة ستقوم بإنفاق 80% من هذا الدخل أي \$ 640000 وتعتبر هذه النفقات بمثابة دخول لفئة ثالثة وهكذا تستمر هذه الدورة في الاقتصاد ويكون مجموع النفقات في كل الجولات عبارة عن 5 ملايين دولار بمعنى أن كل دولار أنفق تضاعف لخمس أضعاف (الوزني و الرفاعي، 2000)

ويمكن حساب قيمة المضاعف على النحو التالي:

$$\text{المضاعف} = 1 / (1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك})$$

وفي المثال السابق المضاعف = $1 / (1 - 0.8) = 5$ وهو ما يمثل قيمة المضاعف

وعلى ذلك فإن التغير في الدخل = التغير في الإنفاق × المضاعف

$$\text{وحسب المثال السابق فإن التغير في الدخل} = 5 \times 1000000 = \$ 5000000$$

ثانياً: العوامل المؤثرة في عمل المضاعف:

ويدور السؤال حول أثر الأموال التي توجه لدعم الأفراد من خلال الجمعيات غير الحكومية، يستفيد منها الاقتصاد الفلسطيني، من خلال آلية عمل المضاعف، سواء مضاعف الاستهلاك أو مضاعف الاستثمار. أو بمعنى آخر ما مدى فعالية المضاعف في الاقتصاد الفلسطيني . يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة العوامل المؤثرة على المضاعف سلباً أو إيجاباً، وبيان الأثر النهائي. والعوامل المؤثرة في المضاعف عموماً هي كالتالي:

1- الميل الحدي للاستهلاك:

ويعرف الميل الحدي للاستهلاك بأنه عبارة عن التغير في الاستهلاك الكلي نتيجة للتغير في الدخل (الحبيب، 1994). وهناك علاقة طردية بين قيمة المضاعف والميل الحدي للاستهلاك. فزيادة الميل الحدي للاستهلاك تعني أن جزءاً كبيراً من الدخل التي سيحصل عليها الأفراد سوف يتم توجيهها للاستهلاك، مما يعني أن حجم المبالغ المنفقة التي ستعرض للتضاعف بفعل آلية عمل المضاعف ستكون كبيرة وتزداد فعالية المضاعف. والمعروف أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء (خليل، 1994). وباعتبار المستهلكين في قطاع غزة معظمهم من ذوي الدخل المحدود، وأن أموال الدعم ومشاريع الدعم التي تتبناها الجمعيات الأهلية الفلسطينية موجهة للفقراء، فإن هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون كبيراً ويقترب

من الواحد الصحيح. وبالتالي فإن أي زيادة في الدخل يحصلون عليها توجه للاستهلاك. وبهذا يمكن القول أن هذه نقطة إيجابية لصالح عمل وفعالية المضاعف في الاقتصاد الفلسطيني.

2- الميل الحدي للاستيراد:

الميل الحدي للاستيراد هو عبارة عن التغيير في الواردات بسبب التغيير في الدخل. قلنا سابقاً أن الزيادة في الدخل تؤدي للزيادة في الاستهلاك بمقدار الميل الحدي للاستهلاك ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي طبيعة ومصدر السلع المستهلكة. وقد بينت الدراسات الإحصائية لميزانية الأسر أن أصحاب الدخل المحدودة يخصصون عادة الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على السلع الغذائية (عبد العزيز، 1993).

والملاحظ أن معظم السلع الغذائية الاستهلاكية وغيرها من السلع يتم استيرادها من الخارج. وتعتبر إسرائيل أكبر الجهات التي يتم التعامل التجاري معها، فقد زادت معدلات الاستيراد من إسرائيل عن 80% من حجم الواردات. أي أن نسبة كبيرة من أموال الدعم يتم بها شراء سلع وخدمات من الخارج وخاصة إسرائيل مما يعني أن هذه الأموال تتسرب من الاقتصاد الفلسطيني لتصل لأصحاب عناصر إنتاج خارجية في الغالب الإسرائيلية. وتكون فرصة تضاعف هذه الدخل داخل الاقتصاد المحلي معدومة، مما يعني استفادة الاقتصاد الإسرائيلي وارتفاع قيمة المضاعف لديهم على حساب المضاعف في الاقتصاد الفلسطيني.

ولكن ما مدى جدوى أو فعالية الأموال المقدمة في دعم الاقتصاد الفلسطيني طالما أن جزءاً منها يصب في النهاية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وكيف يمكن زيادة أثر المضاعف في الاقتصاد الفلسطيني وتقليل أثره في الاقتصاد الإسرائيلي. وتحاول الدراسة الإجابة على هذا السؤال ووضع البدائل والحلول.

ويمكن القول أن أهم هذه البدائل هو العمل على تطوير الصناعات المحلية بحيث يتم توفير السلع للمستهلكين محلياً بدلاً من استيرادها حتى يتم الاستفادة من هذه الأموال مرة أخرى ويتم ذلك من خلال عمل مشاريع إنتاجية حتى ولو كانت صغيرة وذلك باستغلال أموال الدعم المقدمة وهذا بدوره سيعمل على حل مشكلة أخرى تتمثل في خلق فرص عمل وتخفيف حدة البطالة.

3-أسعار الفائدة:

وهي وإن كانت من ضمن العوامل المذكورة في الأدب الاقتصادي، إلا أن الدراسات في غزة أشارت إلى عدم فاعلية أسعار الفائدة في الاستثمار ومن ثم في عمل المضاعف. وإن كان البعض يرى أن ارتفاع أسعار الفائدة داخل الاقتصاد الفلسطيني يؤدي إلى إضعاف عمل المضاعف وينعكس أثره سلباً. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى لا مجال لتوضيحها هنا.

الفصل الثاني المنظمات الأهلية في فلسطين

2-1 مقدمة:

لقد ارتبط ظهور المنظمات الأهلية الفلسطينية مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني المناهض للاستعمار البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني ولقد لعبت هذه المؤسسات دوراً مهماً في تفعيل الوعي السياسي المنظم كما ولعبت دوراً رئيسياً في إحداث التنمية بمفهومها الواسع من خلال مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وتأكيد الهوية الفلسطينية على صعيد تقديم بعض الخدمات للجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة التي لم تلق الاهتمام الكافي من سلطات الاحتلال الإسرائيلي مثل قطاعات الصحة، الإغاثة، الأسرة والعمل الزراعي (ماس، 2001).

وقد عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تبني سياسات عديدة استهدفت وقف النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة من خلال إجراءات الإلحاق والتبعية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وإلى سوق للسلع الإسرائيلية مما أدى إلى انتظام الكثير من المواطنين في تجمعات أهلية غير حكومية أخذت على عاتقها القيام بدور السلطات الحكومية في تقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني مستندة إلى المساعدات الخارجية في تحويل برامجها وتحقيق أهدافها.

وقد لعبت المنظمات غير الحكومية خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي دوراً حيوياً ولموسماً في تنمية القطاعات المختلفة مثل القطاع الصحي والتعليمي وذلك في محاولة منها للتصدي لسلطات الاحتلال الإسرائيلية وفي محاولة لغرس المواطن الفلسطيني في أرضه ووطنه ولمساعدته على تحمل أعباء الاحتلال (ثابت، 2000).

وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو، القاهرة في عامي 1993، 1994 أخذت المنظمات غير الحكومية تعمل إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن إطار سياسي محدود ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000. وبالرغم من الظروف السياسية الصعبة التي ترافق عمليات الاجتياح الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية وما ترتب على ذلك من تدمير البنية التحتية، كان للمنظمات الأهلية التي استجابت للظروف والمتغيرات الجديدة، دور رئيس في بلورة برامج الإغاثة والمساندة، خاصة للفئات المختلفة المتضررة من الانتهاكات الإسرائيلية. ويتم ذلك من خلال تقديم المساعدات العينية والمادية المختلفة، أو من خلال بلورة برامج صحية أو إرشادية.

(تقرير التنمية، 2002).

2-2 علاقة المنظمات غير الحكومية ببعضها البعض وعلاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية:

أولاً: علاقة المنظمات غير الحكومية ببعضها البعض:

يمكن القول أن التنسيق بين المنظمات غير الحكومية مع بعضها البعض دون الحد المطلوب، وقد غلب على هذه العلاقة روح المنافسة غير الشريفة والتسابق إلى المصادر التمويلية المتوفرة (تقرير التنمية، 2002)، وبما لا يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية. وتسابقت المنظمات الأهلية في بلورة وتنفيذ برامج لاقت قبولاً واستحساناً لدى الجهات الداعمة والممولة وقامت بعض المنظمات الأهلية أحياناً بتنفيذ برامج لا تتسجم ورؤيتها وأهدافها ولا تأتي في إطار خططها. وعلى الرغم من محاولات رص الصفوف والتنسيق والتعاون وتوحيد الجهود إلا أن هذه المحاولات لم ترتقي إلى مستوى الطموحات والتحديات الجديدة (تقرير التنمية، 2002).

ثانياً: علاقة المنظمات غير الحكومية بالسلطة الوطنية:

أما عن طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أثار هذا الموضوع جدلاً ونقاشاً واسعاً على الساحة الفلسطينية. وقد أخذ هذا الجدل ثلاث اتجاهات وهي:

- 1- طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية في مجال الخدمات التي أصبحت أو تحولت إلى مجال ومسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- 2- طبيعة العلاقة في مجال تنظيم الشأن المالي بحيث لا تؤثر الأموال المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية على حصة أو نصيب السلطة من الدول المانحة.
- 3- طلب السلطة من هذه المنظمات التسجيل رسمياً والخضوع لرقابة وتفتيش هيئة الرقابة بصورة أثارت الريبة في ظل غياب قانون واضح.

ومع قدوم السلطة الفلسطينية، وما رافق ذلك من الدعم والتمويل المتدفق للقطاع الرسمي بغرض بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، نجمت حالة من الصراع ما بين القطاع الأهلي والسلطة الفلسطينية. فالمنظمات الأهلية التي هيمنت على كافة مناحي الحياة الفلسطينية في ظل غياب الدولة ومؤسساتها، كان عليها التأقلم مع المعطيات الجديدة التي برزت على الساحة. في حين حاولت السلطة الناشئة الهيمنة على هذا القطاع والتدخل في مصادره التمويلية، مما ولد حالة من الصراع وغياب الثقة وعدم التعاون والتكامل ما بين هذين القطاعين.

إذاً يمكن القول أن أهم العوامل التي خلقت العديد من التوترات في العلاقة بين الجهتين، هو رغبة السلطة الفلسطينية في تقليص وحصر أية عملية تمويل داخل فلسطين من خلال أجهزتها ومؤسساتها، وعدم السماح بوجود مؤسسات ذات ثقل مالي معين غير مرتبط بها مباشرة .

والملاحظ أن كل طرف يخشى الآخر ويخافه فالسلطة تخشى من أن هذه المنظمات ترتبط بها جهات أجنبية توفر لها مصادر التمويل وتملي عليها سياسة معينة في تنفيذ برامجها ومشاريعها، بل لكشف عورات السلطة في المجالات الحقوقية والاقتصادية. ومن ثم أخذت السلطة تنظر لها على أنها عدو يجب محاربهه وتقليل أظفاره (الزين، 1999).

ولكن، وبعد ما يقرب من عقد من قدوم السلطة الوطنية، يلاحظ أن حدة هذه المشكلة بدأت تتقلص. ويرجع السبب في ذلك لإدراك القطاع الأهلي لدوره ومسؤولياته ومساهماته في ظل وجود المؤسسات الرسمية من جهة، واعتراف السلطة بأهمية القطاع الأهلي وحقه في بلورة برامج ونشاطه بما ينسجم ورؤيته من جهة أخرى. وقد تم إقرار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة لعام 1995 الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية لتنظيم العلاقة المذكورة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، 1995) الأمر الذي وفر استقلالية نسبية للقطاع الأهلي في رسم خطته وبرامجه وحصوله على التمويل (تقرير التنمية، 2002).

2-3 تمويل المنظمات غير الحكومية:

تعتبر مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية كثيرة ومتنوعة، كما أن حجم التمويل يختلف باختلاف المنظمة. فهناك المنظمات الكبيرة ذات الميزانيات الكبيرة وهناك المنظمات الصغيرة ذات التمويل المنخفض.

أولاً: مصادر التمويل: ومن خلال مجموعة قراءات عن تمويل الجمعيات، والعديد من المقابلات والتي كانت تحدد بعض مصادر التمويل دون غيرها فإنه يمكن تقسيم الجهات الممولة أو الداعمة لهذه المنظمات على النحو التالي:

- مصادر محلية و ذاتية.
- السلطة الوطنية الفلسطينية.
- مصادر عربية ودولية رسمية وشعبية.
- فلسطينيو الخارج وفلسطينيو الخط الأخضر.

وقد أظهرت نتائج التعداد الذي قام به معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس في أيار 2001 أن المنظمات غير الحكومية تتلقى بمجملها تمويلاً من مصادر متعددة وأظهرت أيضاً أن معظم هذه المنظمات تتلقى تمويلاً من أكثر من مصدر في آن واحد.

وقد بلغت إجمالي الإيرادات التي تلقتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 506 , 736 , 112 دولاراً أمريكياً في عام 1999. وتظهر البيانات تفاوتاً واسعاً بين

المنظمات المختلفة في حجم إيراداتها. وعلى سبيل المثال فقد بلغ أكبر حجم لإيرادات منظمة واحدة 14 مليون دولار أمريكي في عام 1999 وبالمقابل لم يزد حجم إيرادات بعض المنظمات عن بضعة مئات الدولارات في نفس العام. والملاحظ أن هناك تعارضاً بين أولويات الممولين والمنظمات غير الحكومية. فبعض تلك الجهات الممولة تعتمد تشجيع سياسات تخلت عنها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نظراً لرؤيتها لعدم جدوى هذه السياسات في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطلوبة (الأمم المتحدة، 1999).

إذا يمكن القول أن أكبر تحدٍ يواجه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، يتمثل في مدى قدرتها على إعادة إنتاج نفسها مجتمعياً دون الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية، وتوسيع هامش استقلاليتها. وهذا يتطلب اتباع سياسات واضحة ومتفق عليها بخصوص التمويل الأجنبي، تتضمن تطوير قائمة أولويات، بناء على دراسة الاحتياجات الفعلية للمجتمع. ومن المفيد أيضاً تنويع مصادر التمويل والترشيد في الإنفاق وتطوير مصادر التمويل الذاتي (محيسن، 2002).

ثانياً: الفائض والعجز في ميزانيات المنظمات الأهلية:

بينت نتائج دراسة (ماس، 2001) أن 52.3% من المنظمات غير الحكومية عانت من عجز مالي بينما حققت 47.7% منها فوائض مالية في ميزانياتها. في مقابلة مع مدير دائرة الجمعيات الأهلية بوزارة الداخلية، بحثنا مسألة الفائض والعجز في ميزانيات الجمعيات الأهلية، وكانت الإجابة عبر تصنيف المنظمات الأهلية إلى أربعة أصناف فيما يتعلق بتحقيق الفائض أو العجز⁵، إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

النوع الأول:- جمعيات ذات بعد دولي:

وهي عبارة عن جمعيات تجيد الخطاب الدولي، وذلك من خلال إدارتها من قبل أشخاص مؤهلين علمياً وأكاديمياً والعديد منهم درس بالخارج، مثل د. مصطفى البرغوثي ود. حنان عسراوي. ونلاحظ أن هذه الجمعيات لديها فوائض مالية ضخمة وتحظى بتمويل دائم بحيث لا تتضرب ميزانياتهم. ويبلغ عدد هذه المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 70 جمعية ومؤسسة منها 22 جمعية في قطاع غزة والباقي في الضفة الغربية.

النوع الثاني : جمعيات ذات بعد إسلامي:

⁵ - أكد هذا التقسيم كثير من المختصين في هذا المجال وأيد صحته الباحث، كما أكد ذلك التقسيم العديد من مدراء الجمعيات ومن خلال عدد من المقابلات الشخصية معهم.

وهي جمعيات تجيد الخطاب الإسلامي، أو أن طابعها الإسلامي يجعل العديد من المصادر المالية التي تميل للتيار الإسلامي تتجه نحوها، وهذا النوع من الجمعيات يحقق فوائض مالية أيضا.

النوع الثالث: جمعيات ذات بعد إقليمي:

وهي عبارة عن جمعيات تهتم بمجالات تنمية وصحية ومجال حقوق الإنسان ويكون معظم كوادرها من المهنيين وهذه الجمعيات أيضا لا تحقق عجز بل فائض.

النوع الرابع : الجمعيات ذات البعد الوطني:

وهي عبارة عن جمعيات وطنية أو محلية، ولكن نظراً لعدم وضوح الخطاب السياسي الوطني ونظراً لتعدد أطراف النشاط السياسي الفلسطيني ابتداءً بالتعددية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها، نرى أن هذه الجمعيات تارةً تحقق فوائض وغالباً ما تحقق عجزاً مالياً، بسبب تغير لون الخطاب السياسي. وتحصل هذه المنظمات على تمويل من خلال تنفيذ برامج من الباطن مع الثلاث أنواع الأولى التي سبق شرحها. ومثال ذلك، نجد أن جمعية الإغاثة الزراعية منحت 50 جمعية زراعية أهلية مبلغ \$ 50000 لكل جمعية لتنفيذ برامج زراعية. وجمعية الإغاثة الزراعية هي من الجمعيات ذات الطابع الدولي.

ويمكن أيضاً أن تحصل هذه الجمعيات على التمويل من خلال الحصول على بعض المبالغ الزهيدة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتغطية مصاريف هذه الجمعيات، وتعيش معظم هذه الجمعيات على هذا المصدر وهي تمثل السواد الأعظم في الجمعيات.

ملاحظات هامة لما سبق :

- 1- معظم الجمعيات ذات البعد الدولي لا تهتم بمجالات الشؤون الاجتماعية ولكنها تمول العديد من المشروعات التي تهدف لمساعدة الفقراء والمحتاجين من خلال دعم المؤسسات الوطنية مثل عمل مشاريع إغاثة أو مشاريع تشغيل بطالة. وهناك العديد من هذه الجمعيات تمول هذا النوع من المشاريع وتستفيد هي الأخرى من خلال حصولها على عوائد خارجية نظراً لإدارتها وإشرافها على هذا النوع من المشاريع .
- 2- من الملاحظ أن نفوذ الجمعيات ذات البعد الدولي في الضفة الغربية أكبر منه في غزة في حين أن نفوذ الجمعيات ذات الطابع الإسلامي في غزة أكبر منه في الضفة ونظراً لأن الدعم الموجه للجمعيات ذات الطابع الدولي كبير بالمقارنة بحجم الدعم الموجه لباقي الجمعيات. نجد أن 80% تقريباً من أموال الدعم توجه للضفة الغربية، حسب مدير دائرة الجمعيات الأهلية بوزارة الداخلية في المقابلة المذكورة سابقاً.

الفصل الثالث الدور الاقتصادي للإعانات

مقدمة:

حتى نتمكن من بيان وتحليل الدور الاقتصادي للإعانات، سواء على المحتاجين أو الاقتصاد المستقل بوجه عام، قام الباحث باستطلاع رأى المستفيدين من الإعانات، ورأى مدراء بعض الجمعيات إضافة إلى استطلاع آراء نخبة من الأكاديميين والتجار وأرباب المصانع. وعند دراسة جمهور المستفيدين من الإعانات المختلفة تم اختيار عينة من (250) مشاهدة موزعة جغرافياً على مناطق قطاع غزة المختلفة. وقد كانت نسبة الاسترداد عالية جداً حيث بلغت (84%)، وقد وصلنا (209) استبانة. وترجع نسبة الاسترداد العالية إلى الجهود الكبيرة في المتابعة والتي بذلها الاخوة الذين قاموا بجمع البيانات. هذا بالإضافة إلى عينة محدودة من مدراء الجمعيات بلغت 16 جمعية، وعينة أكبر من النخبة بلغت 35 شخصاً.

3-1 الإعانات وتشجيع الاستهلاك وأثره في الناتج القومي:

تساهم الإعانات مساهمة مباشرة وقوية في زيادة حجم الاستهلاك المحلي. ويرجع السبب في ذلك أن الفئات التي يتم تقديم الإعانات إليها هي من ذوي الدخل المنخفض ومعدلات الإعالة المرتفعة تصل إلى (6,8) فرد للأسرة الواحدة. وأظهرت الدراسة أن ما يزيد عن 70% ليس لهم دخل دائم في حين أن النسبة الأقل لهم دخل غير أنه غير كافٍ، مما يبرر حاجتهم للإعانة والجدول رقم (1) يوضح نسبة من لهم دخل أو ليس لهم دخل.

جدول رقم (1)

الحالة المادية للمستبائنين (للعينة)

النسبة (%)	العدد	الحالة المادية
71,7%	150	ليس له دخل دائم
27,8	58	له دخل دائم
5	1	قيم مفقودة
100%	209	المجموع

وما يؤكد ضعف الدخل لهؤلاء الذين يحصلون على دخل دائم، أن متوسط الدخل عندهم حوالي 334 شيقل إسرائيلي/الشهر الواحد بما يعادل (\$72) فقط. وهذا يؤكد أن الميل الحدي لاستهلاك هذه الفئة عالٍ جداً، مما يعني أن غالب إن لم يكن كل أموال الدعم توجه للاستهلاك. وإذا علمنا أن نوع الإعانات نقدية وعينية مباشرة فهي موجهة تلقائياً للاستهلاك، والجدول رقم (2) يبين نوع الإعانات. هذا بالإضافة إلى أن حجم الإعانة غير كافٍ، كما يظهر من الجدول رقم (3)

جدول رقم (2)

نوع الإعانة من حيث كونها نقدية أو عينية

النسبة (%)	العدد	نوع الإعانة
12,3	19	نقدية
53,2	83	عينية
34,4	53	مزيج
100%	154	المجموع
	55	قيم مفقودة

جدول رقم (3)

رأي أفراد العينة في حجم ومناسبة الإعانات لحاجات الأفراد

النسبة	العدد	نوع الإعانة	النسبة	العدد	حجم الإعانة
13,6	22	مناسبة	6,2	10	كافي
52,7	86	إلى حد ما	32,3	52	إلى حد ما
33,7	55	غير مناسبة	61,5	99	غير كافٍ
100%	163	مجموع	100%	161	مجموع
	46	قيم مفقودة		48	قيم مفقودة

2-3 الدور الحالي والمقترح لإعانة متضرري الانتفاضة:

تقوم الجمعيات الخيرية بدور ريادي في إعانة فئات مختلفة ممن تضررت من السياسة التعسفية للاحتلال الإسرائيلي، سواء من هدمت بيوتهم أو جرفت مزارعهم أو مصانعهم، وكذلك أسر الجرحى والمعتقلين. وكما يظهر من الجدول رقم (4) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تؤيد دعم هذه الفئات جميعاً.

جدول رقم (4)

وجهة نظر أفراد العينة في دعم فئات متضررة بعينها

غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الفئات المتضررة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
1.5	3	1.9	4	30.1	62	66.5	137	ترميم وإعادة بناء المنازل المهدمة
1.5	3	2.5	5	36.3	74	59.5	122	تعويض أصحاب المزارع المجرفة
3.9	8	3.4	7	38.8	80	53.5	111	دعم أسر الشهداء
1.9	4	0.5	1	40.1	83	57.5	119	توفير العلاج للجرحى
1	2	1.4	3	38.2	79	59.4	123	دعم أسر المعتقلين

وبالنسبة لإعادة تأهيل الجرحى بعد الشفاء بحيث يتمكنون من الحياة الكريمة المنتجة نجد أن حوالي (18) تدعو إلى العمل على تدريبهم بما يمكنهم من الحصول على مثل هذه الفرصة لعمل يناسب وضعه الصحي الجديد. والجدول رقم (5) يبين البدائل المقترحة لتأهيل الجرحى.

جدول رقم (5)

البدائل المقترحة لإعادة تأهيل الجرحى بعد الشفاء

م	الطريقة المقترحة المناسبة	العدد	النسبة
1-	التدريب	37	17.7%
2-	توفير فرص عمل مناسبة	159	76.1%
3-	توفير الدعم المادي المباشر	8	3.8%
4-	طرق أخرى غير ما سبق	3	1.4%
5-	قيم مفقودة	2	1

المجموع	209	%100
---------	-----	------

وبالنسبة للأسلوب المقترح من أفراد العينة فيما يتعلق بمتضرري الانتفاضة بشكل عام، فهو يركز على التعويض النقدي المباشر الذي يتيح لهؤلاء الأفراد اختيار أفضل الطرق للتعامل مع هذه التعويضات، وحتى لا يتم إعادة الترميم في مكان معرض للتدمير من جديد. والجدول رقم (6) أسلوب التعويض المفضل لدى أفراد العينة لهؤلاء المتضررين.

جدول رقم (6)

يوضح أساليب الدعم من جرفت أراضيهم وهدمت منازلهم ودمرت مصانعهم

م	نوع الدعم الذي يجب تقديمه	النسبة
-1	تعويضات مالية	%63.93
-2	إعادة إصلاح ما تم تخريبه	%27.87
-3	خلق فرص عمل جديدة	%6.01
-4	تأهيل نفسي	%2.19

3 - 3 الإعانات ودورها في دعم الرياديين:

من خلال تحليل بيانات العينة، ظهر أن حوالي النصف منهم جامعيين، وعلى مستوى عالٍ من التعليم، مما يعني أن الفقر في المجتمع الفلسطيني قد أصاب جميع أفراد المجتمع بطبقاته المختلفة، بمن فيهم الجامعيين. الأمر الذي يبين خطورة الأمر من جهة، كما يبين أن الأسلوب المتبع في العلاج يجب أن يأخذ في الاعتبار القدرات الريادية لهؤلاء المحتاجين. والجدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (7)

المستوى التعليمي لأفراد العينة

النسبة (%)	العدد	مستوى التعليم
8,1	17	دون ابتدائي
43,1	90	دون الثانوي
46,1	79	جامعي
1,4	3	دراسات عليا
1	2	قيم مفقودة
%100	209	المجموع

ومع ذلك نجد أن غالب الإعانات التي يحصل عليها الأفراد هي إعانات غير دورية ولعلاج مسائل وقضايا مؤقتة وغير دائمة، أما الإعانات الدورية للأفراد فهي حوالي (20%) فقط من الإعانات، كما أن ما يزيد عن نصف هذه الإعانات توزع بشكل عيني. ولعل في هذا ما يشير إلى أنه ليس لهذه الإعانات أثارا اقتصادية مستمرة، كما أنها لا تساهم جوهريا في دعم فئة الرياديين من المحتاجين، الأمر الذي يعني ضرورة الانتباه إلى الأسلوب الأمثل لبذل الإعانات بحيث تحقق أهدافها المرجوة. والجدول رقم (8) يبين مدى دورية الإعانات. وعن مدى مناسبة هذه الإعانات أشار حوالي 20% من أفراد العينة فقط إلى مناسبتها.

جدول رقم (8)

مدى استمرارية الإعانة التي يحصل عليها أفراد العينة

النسبة (%)	العدد	نوع الإعانة
20,8	32	دورية
55,2	85	غير دورية
24	37	موسمية
%100	154	المجموع

ونظراً لاعتراض الكثير من أفراد العينة كما ظهر سابقاً، على أسلوب الدعم الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات الخيرية، فقد اقترح الأفراد أساليب معينة للدعم حتى يمكن لهذا الدعم أن يخدم مصلحة الاقتصاد المستقل وكذا المصلحة الدائمة للفقراء وخاصة الرياديين منهم. وغالب أفراد العينة أبدوا

رغبتهم وقبولهم لفكرة المشاريع والقروض إضافة إلى بيان قدرتهم على سداد هذه القروض. والجدول رقم (9) يوضح مسألة بدائل لأساليب الدعم المباشر.

جدول رقم (9)

يوضح الأسلوب المقترح للدعم الخيري وموقف أفراد العينة منه

غير موافق & لا		موافق & نعم		الأسلوب المقترح
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
24,6	50	75,4	153	دعم الرياديين لإنشاء مشاريع
34,3	71	65,7	136	تدريب الأفراد وتأهيلهم
8,7	18	91,3	189	الدعم على شكل قروض حسنة
23,3	48	76,7	158	هل تقبل شخصياً قرضاً حسناً
38,7	79	61,3	125	لديك فكرة لإنشاء مشروع محددة بعينه
17,7	28	82,3	130	قدرة سداد القرض بعد الحصول عليه
71,7	114	28,3	45	هل تستمر بحاجة للدعم بعد حصولك على القرض وإنشاء المشروع
3,9	7	97,1	174	هل فكرة إنشاء مشاريع خاصة للفقراء بدل الدعم المالي المباشر مناسبة

ويلاحظ على الجدول رقم (9) أن هناك توجهاً قوياً لدى أفراد العينة - وهم من يحصلون على الدعم المادي المباشر من الجمعيات الخيرية - توجهاً لتحويل أسلوب الدعم المتبع إلى أسلوب يأخذ في الاعتبار إنشاء مشاريع لدعم الفقراء الرياديين. ويلاحظ أن ما يزيد عن (90%) من أفراد العينة يرون أن فكرة إنشاء مشاريع لدعم الرياديين هي فكرة مناسبة جداً، وأنها تؤهلهم للخروج من طبقة الفقراء. هذا بالإضافة إلى قدرتهم على إنشاء وإدارة مشاريع خاصة بهم تمكنهم من الاعتناء. ويؤكد ذلك أيضاً ما ذكر سابقاً من أن حوالي نصف أفراد العينة هم من الجامعيين ومن لديهم قدرات ريادية. وفيما يتعلق بحجم رأس المال المقترح والأسلوب الأنسب للحصول عليه فقد تباينت آراء أفراد العينة فيما يتعلق بحجم رأس المال المقترح لإنشاء مشروع ما. وكان الحد الأدنى لرأس المال المقترح (\$ 43) مقابل (723) ألف دولار كحد أقصى. وكانت متوسط حجم رأس المال المقترح = \$26473. ولعل الحد الأدنى يعتبر صغيراً جداً وغي منطقياً، غير أن بعض أفراد العينة ذكر هذا الرقم وما يقاربه ك مبلغ كاف لهم لبدء أي تجارة بسيطة وخاصة للنساء العاملات في سوق الخضار اللواتي يحتجن إلى

مثل هذا المبلغ لشراء بعض الخضار وبيعها في نفس اليوم لتحقيق أي دخل بسيط لها ولأسرتها. ويفضل غالب أفراد العينة الحصول على رأس المال المقترح على شكل قرض أو بالمشاركة مع الجمعية حسب ما يظهر في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

كيف تفضل الحصول على رأس المال المقترح

النسبة (%)	العدد	مصدر رأس المال المقترح
51,3	82	قرض
41,3	66	مشاركة
7,5	12	مضاربة
%100	160	المجموع

أما عن أسلوب التمويل لأصحاب المشاريع الذين يقومون فعلاً على رعاية مشاريع خاصة بهم فهي كما يظهر في الجدول رقم (11) والذي يبين أن الأسلوب الغالب هو باللجوء إلى القروض بفائدة من جمعيات خيرية مثل فاتن أو من وكالة الغوث أو ال UNDP. والقروض بفائدة هي المتاحة فقط لتمويل مثل هذه المشاريع ، وهذا يعني حرمان الرياديين من المسلمين المتدينين الذين يرغبون في إنشاء مشاريع من هذه الفرص بسبب عدم قبولهم للحصول على قرض بفائدة بسبب حرمة الربا.

جدول رقم (11)

كيف حصلت فعلاً على تمويل مشروعك الخاص بك

النسبة (%)	العدد	أسلوب التمويل
56,3	27	قرض بفائدة
16,7	8	مشاركة
8,3	4	قرض حسن
18,8	9	هبة
%100	48	المجموع

وفي مجموعة أسئلة بخصوص تقييم العمل ضمن مشاريع خاصة بالجمعيات أو إنشاء مشاريع خاصة بالأفراد، كانت الإجابات كما ورد في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

معلومات متعلقة بالمشاريع

غير موافق - لا		موافق - نعم		السؤال
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
14,8	8	85,2	46	هل تقدمت بدراسة جدوى خاصة بمشروعك للجهة الممولة
24,6	15	75,4	46	هل ساهم التمويل بإغنائك
22,7	15	77,3	51	هل تتصح باستمرار دعم الرياديين عبر أسلوب تمويل مشاريع
19,7	11	80,4	45	هل تشعر بالرضا بهذا التمويل وأنه حقق الهدف
1,6	3	98,4	186	هل تفضل مشاريع مملوكة للجمعية تكون أنت عاملاً بها
23	43	%77	143	هل تفضل العمل مع الجمعيات بأجر
59	100	41	69	هل لديك بدائل للتمويل تقترحها غير ما سبق

وبلاحظ من الجدول رقم (12)، أن هناك رغبة قوية لأفراد العينة، في توفير فرصة عمل توفر لهم دخلاً دائماً بدلاً عن الإعانات المباشرة سواء كانت إعانات دورية أو مستمرة. وبسبب الواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني وبسبب الحصار الشديد من سلطات الاحتلال، فإن

الغالبية العظمى للأفراد (98,4%) يفضلون العمل بأجر لدى مشاريع مملوكة للجمعيات أو حتى بالعمل في الجمعيات أنفسها . هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد نسبة كبيرة ممن تم تمويلهم لعمل مشاريع (حوالي 80%) هم راضين عن هذا التمويل ويشعرون أن هذا التمويل ساهم في إغنائهم ونقلهم من طبقة المحتاجين، وهم ينصحون باستمرار دعم الرياديين وكذلك مساعدتهم في إنشاء مشاريع خاصة بهم.

وفي سؤال مفتوح لأفراد العينة عن الأسلوب الأمثل لدعم الأفراد المحتاجين، تبين أن الغالبية تقترح أن يكون أسلوب الدعم هو عن طريق خلق فرص عمل للمحتاجين (49%) وتأهيل أصحاب الحاجات والقدرات عن طريق الدورات التدريبية (22%) وكذلك إقامة مشاريع إنتاجية (16%) كما يظهر من الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

يوضح رأي أفراد العينة في أساليب دعم أنسب من الدعم النقدي والعيني

م	البديل الأنسب	الوزن النسبي
1-	خلق فرص عمل	48.65%
2-	الرعاية النفسية والتربوية والاجتماعية	8.12%
3-	تأهيل أصحاب الحاجات لمهن معينة من خلال الدورات التدريبية	21.62%
4-	إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة	16.22%
5-	راتب شهري	5.41%

أما عن مجالات التدريب المقترحة حسب أفراد العينة، فهي مركزة في التدريب المهني كما يظهر في الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

يوضح مجالات التدريب المقترحة لإعادة تأهيل المحتاجين

م	مجال التدريب	النسبة
---	--------------	--------

75%	تدريب مهني	-1
9.78%	دورات تثقيفية وتعليمية وتربوية	-2
8.69%	إدارة مشاريع صغيرة	-3
6.52%	صيانة واستخدام الحاسوب	-4

3-4 أسباب ضعف أثر الإعانات على الأفراد وفي الاقتصاد المستقل:

يمكن للإعانات أن تحقق أثراً إيجابياً على الأفراد المحتاجين وعلى الاقتصاد الفلسطيني كما يرى العديد من مدراء الجمعيات الأهلية عبر العناصر التالية:

1. زيادة الدخل القومي والنتائج القومي من خلال زيادة الاستهلاك والطلب الكلي.
2. إقامة المشاريع الإنتاجية وتقليل نسبة البطالة.
3. مساندة الجهات الحكومية في دعم الأسر الفقيرة.
4. عدم بقاء ذوي العاهات الخاصة عالية على المجتمع.
5. المساهمة ولو بشكل جزئي في حل مشكلة الفقر من خلال توفير دعم دائم للفقراء.
6. التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها الفقراء.
7. حل مشاكل بعض الفقراء من ذوي العاهات والعمل على زيادة ثقتهم بأنفسهم.

غير أن هذه الجمعيات لم تتمكن من تحقيق آثارها مستدامة على الأفراد والاقتصاد، بل غالب الأفراد والأكاديميين وغيرهم يؤكدون أن هذا الأثر هو أثر مؤقت. هذا بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع الإعانات وما يترتب عليه من حرمان بعض الطبقات الفقيرة من هذه الإعانات. وفيما يتعلق بأسباب الخلل في أسلوب الدعم المتبع من قبل الجمعيات والمؤسسات عموماً، وما يؤدي إليه من حرمان بعض المحتاجين من الحصول على الإعانات اللازمة لهم، فإنه يمكن إظهار هذه الأسباب في الجدول رقم (15). ويظهر من الجدول أن أهم الأسباب هي وجود الوساطة والمحسوبية عند كثير من هذه الجمعيات الأمر الذي يحتاج فعلاً إلى تركيز على هذه الظاهرة .

الجدول رقم (15)

أسباب الخلل في أسلوب الدعم وعدم وصول الإعانات إلى بعض المحتاجين

م	السبب	نسبة من ذكر هذا السياق أفراد العينة
---	-------	-------------------------------------

1-	الواسطة والمحسوبية	45%
2-	عدم توفر بيانات كافية و باحثين متخصصين	21%
3-	سوء الإدارة	14%
4-	تعفف المحتاجين أو قصورهم في البحث عن حقهم	12.5%
5-	عدم كفاية الدعم المتوفر للجمعيات	11.3%

*ملاحظة: بعض أفراد العينة يذكر أكثر من سبب لوجود الخلل وكذلك فإن مجموع النسب يزيد على 100%

غير أن السبب الأهم في عدم قدرة الجمعيات في التأثير المستدام في الاقتصاد والفقراء يرجع إلى السياسة المتبعة والتي لا تأخذ في الاعتبار الاهتمام بإنشاء المشاريع الصغيرة للفقراء بهدف نقلهم إلى طبقة من المنتجين. وكما يظهر من الجدول السابق، فإن هناك ضعف عند الجمعيات في معرفة الحاجة الحقيقية للأفراد والاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب عدم توفر الباحثين المتخصصين الأكفاء إضافة إلى سوء الإدارة.

3 - 5 أهم المشاكل والمحاذير التي تواجه الجمعيات الخيرية:

1. انخفاض حجم التمويل بدرجة كبيرة بحيث لا يكفي هذا التمويل لحجم النشاطات والمشروعات التي يمكن لهذه الجمعيات تنفيذها. ولعل السبب في انخفاض التمويل يرجع إلى الضغوط التي تمارسها أمريكا وإسرائيل على الكثير من الجمعيات الخيرية، من خلال تجفيف مصادر التمويل بحجة مكافحة الإرهاب مثال ذلك إغلاق مؤسسة النجدة العالمية ومؤسسة الأرض المقدسة.
2. كثرة الجمعيات الخيرية التي تؤدي نفس النشاط وعدم وجود تنسيق بين هذه الجمعيات، مما يؤدي إلى التنافس بينها.
3. الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة والتي ترتب عليها زيادة نسبة الفقر في قطاع غزة، بحيث أصبحت هذه الجمعيات غير قادرة على تغطية جميع حاجات هذه الأسر الفقيرة.
4. انخفاض الكفاءة الإدارية والمهنية لدى الكادر العامل في الكثير من الجمعيات الخيرية، مما يسبب سوء الإدارة لدى هذه المؤسسات.
5. الاستغلال غير الأمثل للأموال لدى العديد من الجمعيات مما أدى لعزوف العديد من الممولين عن هذه الجمعيات.

6. إلزام الجهات المانحة للجمعيات الخيرية بالعمل في مجالات محددة سلفاً، كتوزيع الطرود الغذائية وإفطار الصائم، وعدم قيام هذه الجهات المانحة بتمويل مشاريع إنتاجية واستثمارية تترك آثاراً إيجابية مستدامة على الاقتصاد المحلي.
7. وجود مشاكل عديدة في القوانين والأنظمة التي تنظم عمل الجمعيات الخيرية، والعلاقة فيما بينها ومع الجهات الرسمية.
8. التعقيدات التي تضعها السلطة الفلسطينية وخاصة في الفترة الأخيرة على دخول الأموال والرقابة على صرفها، وكذلك المراقبة من وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية وتضييق الخناق على الجمعيات.
9. انتشار المحسوبية والواسطة والمحاباة لدى بعض الجمعيات، وهذا يسبب فقدان هذه الجمعيات لمصداقيتها، وعدم تحقيق العدالة في توزيع المساعدات، إضافة إلى عدم ثقة الناس بالقائمين على إدارة بعض هذه الجمعيات، حيث يعتقد العديد من المستبانيين أن القائمين على إدارة هذه الجمعيات، مهتمون بمصالحهم الشخصية مما ينعكس سلباً على دعم هذه الجمعيات.
10. تهافت الكثير من الناس على طلب الإعانات حتى ولو كانوا غير محتاجين، وهذا يؤدي إلى تكس الطلاب على مكاتب هذه الجمعيات، مما يسبب ضغط شديد في العمل وإرهاق متواصل للموظفين في هذه الجمعيات.
11. عدم وجود مسح شامل وصادق لكافة المحتاجين، مما يؤدي لإهمال العديد منهم. ويرجع ذلك إلى غياب قواعد بيانات مع عدم وجود تنسيق بين الجمعيات.
12. ومن المحاذير اللازم تجنبها، اختيار أشخاص غير رياديين أو غير مناسبين لتنفيذ المشاريع المقترحة تمويلها جزئياً أو كلياً من الجمعيات الخيرية.

3 - 6 ملاحظات ختامية:

أولاً: إن اقتراح مشاريع بعينها مسألة تحتاج إلى مزيد وقت ودراسة ميدانية ، ولا ينبغي الإسراع في تحديدها ، بل يلزم التأني في الدراسة لما يؤمل لها من مساهمة في حل مشاكل الاقتصاد الفلسطيني فيما يتعلق بالبطالة والتوظيف من جهة، وتوفير السلع الضرورية من جهة أخرى، وإحداث أثر اقتصادي مستدام من جهة ثالثة. إن اختيار أي من هذه المشاريع يمكن لها أن تعمل على تحقيق ستة أهداف رئيسية، وينبغي قبول أي مشروع بناء على تحقيق هذه الأهداف:

- 1- خلق فرص عمل وتخفيف حدة البطالة، بنقل طبقة الرياديين من الفقراء إلى طبقة المنتجين العاملين.
- 2- توفير السلع الضرورية للمحتاجين، مما يعين أن تقوم الجمعيات بتوزيع المساعدات العينية غالبا من إنتاج مصانع ملحقة بها غالبا. وهذا يساهم في تفعيل عمل المضاعف في الاقتصاد المحلي.
- 3- إحلال منتج محلي بدلاً من منتج مستورد، مما يقلل من الأثر السبي لمضاعف الواردات على الاقتصاد المحلي.
- 4- تنمية الاقتصاد الفلسطيني وزيادة GNP.
- 5- تحقيق هامش ربح معين للمحافظة على استمرارية المشروع.
- 6- الارتقاء بالمستوى الثقافي والفكري وتدعيم قدرة الأفراد على الاتصال مع العالم الخارجي.

ثانياً: أما عن تنفيذ هذه المشاريع، فيحتاج إلى المرور بالخطوات التالية:

- 1- أن يكون هناك توجهها لدى الجمعيات بدعم مشاريع صغيرة للأفراد أو كبيرة مملوكة للجمعية.
- 2- أن تقوم الجهة التي تقترح المشروع بتقديم دراسة جدوى حقيقية لهذا المشروع للجمعية المعنية.
- 3- تقوم الجمعية المعنية بدراسة المشروع عبر لجنة المشاريع التابعة لها مع المحافظة على سرية الفكرة حتى لا تسرق من صاحبها كما يذكر العديد من قدموا أفكارا ودراسات لبعض الجمعيات.
- 4- بعد أن تقتنع لجنة المشاريع بجوى المشروع وأهدافه تبحث له عن تمويل عبر الجهات الممولة.
- 5- لا بد أن يستمر إشرافا جزئيا للجمعية للتأكد من استمرارية المشروع في تحقيق أهدافه، وللمحافظة على رأس المال حتى تضمن الجمعية سداد القرض أو تحقيق الهدف حال المشاركة.

الخلاصة والتوصيات

1-4 الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاقتصادي للدعم الخيري الذي تقدمه الجمعيات الخيرية للشرائح المختلفة من أبناء الشعب الفلسطيني.

وتم خلال هذه الدراسة استطلاع آراء مختلفة مثل الذين يتلقون الدعم وكذا مدراء الجمعيات والأكاديميين وغيرهم ممن يفيد في بيان الأثر الاقتصادي سواء على الأفراد أو على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

ومن خلال الدراسة تبين أن هناك نسبة إجماع على ضرورة تعديل الأسلوب المتبع في تقديم الإعانات لدى غالب الجمعيات بحيث يكون لهذه الإعانات أثرا مستداما على كل الأفراد و الاقتصاد بوجه عام.

ومن خلال العديد من المقابلات التي أجريت كما ورد خلال البحث وإضافة إلى نتائج الاستبيانات واستطلاع الرأي لدى المهتمين يمكن إجمال النتائج كما يلي.

أولاً: نتائج خاصة بطبيعة الإعانات المقدمة من الجمعيات الخيرية:

الطابع الغالب على الدعم المقدم من الجمعيات الخيرية هو الدعم العيني، على شكل خدمات إغاثية لسد الحاجات الآتية غالباً، بعيدة عن تحقيق أهداف تتعلق بإغناء الطبقة الفقيرة أو تحويلها إلى فئات نتيجة تساهم في دعم الاقتصاد المحلي. يفضل غالب الأفراد المستبائين أن يتم دفع الإعانات لمتضرري الانتفاضة على شكل تعويض مالي وليس على شكل إعادة بناء ما تم تدميره.

الأسلوب المتبع في توزيع هذه الإعانات غالباً، لا يعتمد أسلوباً علمياً، وللأسف فإن حوالي نصف أفراد العينة اعتبروا أن الوساطة والمحسوبية ومحاباة الأقارب هي أساليب متبعة في توزيع الإعانات، وغالباً ما تؤدي إلى حرمان بعض المستحقين من حقوقهم. كما أن عدم العلمية في أسلوب التوزيع يؤدي إلى الازدواجية ولعل ما يساعد في الازدواجية أيضاً ضعف التنسيق بين العديد من الجمعيات.

مجال الدعم هو المجال الإغاثي المباشر وغالباً غير الدوري، بعيداً عن المجال التنموي والذي يساهم في تنمية الموارد البشرية كالتدريب والإعداد، وكذلك بعيداً عن إنشاء مشاريع اقتصادية منتجة سواء مملوكة للأفراد الرياديين أو حتى مملوكة للجمعيات الخيرية نفسها. غالب الدعم كما ظهر من العديد من المقابلات مع ذوي الشأن يتوجه للضفة الغربية، بسبب وجود مؤسسات فاعلة ذات طابع دولي في الضفة بشكل أكبر مقارنة عنها في غزة.

ثانياً: نتائج خاصة بالأثر الاقتصادي للإنفاق الخيري:

كما ظهر من خلال البحث، أظهر العديد من المستبائين ومن تمت مقابلتهم أن الآثار الاقتصادية للإنفاق الخيري، هي آثار مؤقتة وضعيفة سواء على الأفراد الفقراء أو على الاقتصاد بشكل عام. ومن هذه الآثار الجيدة والتي ظهرت للإنفاق الخيري:

1. أن هذه الجمعيات الخيرية تعمل على توفير فرص عمل محدودة من خلالها تساهم في إعالة الأفراد والعاملين وأسرهم.

2. أن هذه الجمعيات الخيرية ساهمت بشكل محدد في إقراض بعض الأفراد كإنشاء مشاريع، وكان لهذه المشاريع أمراً جيداً على الأفراد والاقتصاد المحلي.

غير أن هذه الآثار محددة بشكل كبير إذا ما بحجم الإنفاق الذي تقوم به الجمعيات الخيرية. وكما ذكر آنفاً، أن غالب هذا الإنفاق هو إنفاق استهلاكي إنما في طبقة الفقراء ذوي الدخل المحدد والذين

يبلغ الميل الحدي للاستهلاك عندهم ما يزيد على (90%) ورغم ذلك فإن الأثر المضاعف على الاقتصاد الفلسطيني محدوداً للغاية، ويرجع السبب في ذلك إلى تسرب الآثار الإيجابية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث يستفيد الاقتصاد الإسرائيلي من هذه الآثار بسبب الحجم الكبير من الواردات الفلسطينية من إسرائيل والتي تصل إلى (85%) من مجمل وارداتنا الفلسطينية.

ثالثاً: نتائج خاصة بمصادر تمويل الجمعيات:-

هناك بعض الجمعيات التي تعاني من وجود عجز في ميزانياتها مما يعني عدم كفاية مصادر التمويل بالإضافة إلى الإشارة إلى تعدد الحاجات.

انخفاض حجم التمويل الذي تحصل عليه الجمعيات الخيرية نظراً لمنافسة الجهات الرسمية لهذه الجهات في الحصول على التمويل.

وجود بعض القيود من قبل الجهات الممولة تفرض على الجمعيات الخيرية تعمل على توجيه هذه الموارد في استثمارات لا تحظى بأولوية في برامج عمل الجمعيات الأهلية.

كل ما سبق يساهم في تقليل الأثر الاقتصادي الإيجابي على الأفراد والاقتصاد بشكل عام.

رابعاً: نتائج خاصة ببدائل الإنفاق الإغاثي بهدف تحقيق آثاراً اقتصادية مستدامة:

نظراً مما ذكره غالب المستبائين من ضعف الأثر الاقتصادي المرجو على الأفراد والاقتصاد ودعم ديمومة هذا الأثر فقد كانت النتائج المتعلقة ببدائل الإنفاق جميعها تصب في اتجاه الإنفاق في مجالات التدريب ودعم المشاريع الصغيرة أو المشاريع المملوكة للجمعيات. وعلى سبيل التحديد فعد بين غالب أفراد العينة ومن تمت مقابلتهم أن من أفضل أساليب دعم المحتاجين بما يحقق أهدافاً مستدامة للأفراد وللإقتصاد هي كالتالي:-

دعم الفقراء والمحتاجين الرياديين بقروض حسنة لإنشاء ومشاريع صغيرة يتحولون بها من فئة المحتاجين إلى فئة جديدة منتجة وتوجيه جانب من الدعم لأغراض التدريب المهني والإداري للأفراد بما يمكنهم من الاستفادة من قدراتهم الريادية ومن التمويل المقترح لإعانتهم.

إعادة تأهيل الجرحى والمعطلين بتدريبهم وتجهيتهم لممارسة حياتهم بشكل طبيعي بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني.

يفضل غالب المحتاجين توفير فرص عمل مستدامة لهم سواء عبر مشاريع خاصة مملوكة لهم وممولة من الجمعيات عن طريق قروض أو عبر العمل بأجر خلال مشاريع تقوم الجمعيات بإنشائها وتكون مملوكة للجمعية والعمل على المحافظة على رأس مال ثابت للجمعيات بحيث تتمكن من الاعتماد المالي الذاتي واستمرار تقديم خدماتها حتى مع ضعف التمويل الخارجي، ويساهم ذلك إنشاء مشاريع خاصة مملوكة لهذه الجمعيات.

أفاد غالب أفراد العينة بقدرتهم على إدارة مشروع خاص بهم وقبولهم لقرض حسن يتمكنون من سداه من خلال المشروع.

خامسا: نتائج عامة:-

1. يلاحظ أن العلاقات التنسيقية بين الجمعيات ضعيفة ولم ترقى للمستوى المطلوب كما أن علاقتها بالجهات الرسمية تحتاج إلى تطوير، بشكل يخدم الاقتصاد الفلسطيني ويساهم في إحداث أثر مستدام عليه.
2. يوجد تحفظات لدى مدراء العديد من الجمعيات على القانون الذي ينظم عملها وعلاقتها مع الجهات الرسمية. ويعتبرون أن هذا القانون يضع قيوداً عليها تحول دون استمرارية عملها بالشكل المطلوب ويقلل قدرتها على تحقيق أهدافها.
3. يوجد قصور ونقص في الكفاءة الإدارية للكادر الإداري مما غالب الجمعيات مما يؤكد ضرورة الانتباه إلى هذه المسألة.
4. يوجد تباين واضح جداً في الأجور والرواتب التي يتم دفعها للأفراد العاملين ضمن الجمعيات المختلفة.

5 - 2 التوصيات:

ومن خلال دراستنا للآثار الاقتصادية للإعلانات الخيرية في المجتمع الفلسطيني ومن خلال العديد من المقابلات ونتائج وتحليل الاستبيانات ومعرفة الباحثين بواقع الاقتصاد الفلسطيني، فإن الباحثون يوصون بما يلي :

أولاً: يوصي الباحثون بتطوير الكادر الإداري في الجمعيات الخيرية بما يحقق النتائج التالية:

- ❖ تحقيق العدالة في توزيع الإعانات.
- ❖ تجنب الازدواجية ومنع المحسوبية.
- ❖ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ❖ استقلال الموارد المتاحة بشكل أفضل.

ثانياً : يوصي الباحثون بتطوير العلاقة التنسيقية بين الجمعيات المختلفة بما يحقق الأهداف الاجتماعية والتنموية لهذه الجمعيات ، كما ويوصون بإعادة دراسة القانون المنظم لعمل الجمعيات الخيرية بما يحقق وجود علاقات جيدة ودقيقة وواضحة.

ثالثاً: إعادة النظر في أسلوب الدعم العيني المباشر من أمثلة الطرود الغذائية والكوبونات والعمل على إتباع أساليب دعم تحقق أثارا مستدامة، وتؤدي إلى نقل الفقراء إلى طبقة المنتجين وتوصي في هذا الخصوص بالتالي:

- أن تتبنى الجمعيات أسلوب دعم مشاريع خاصة يقترحها ربايين من المحتاجين عبر دراسة جدوى واضحة حقيقية يتم تمويلها عبر الجمعيات بقروض حسنة مستردة للمحافظة على رأس مال الجمعية من النفاذ، هذه المشاريع يفترض أن تكون بحجم رأس مال محدود.
 - أن تسعى الجمعيات الخيرية أ، يكون لديها مشاريع خاصة ويذكر في هذا الخصوص أن سيريلانكا تلجأ للتدريب المهني بهدف تنشيط الاقتصاد حيث تنوي تدريب 40 ألف شخص على مهارات تفيدهم في العمل مثل اللغة الإنجليزية والكمبيوتر، وهدف التدريب هو محاولة إشراك الشبان في مشاريع التنمية الاقتصادية بها ومملوكة لها وتمكنها من تحقيق فوائض مالية تساهم في تمويل أعمالها وتكون بديلة عن مصادر الدعم الخارجية حال نفاذها أو عدم كفايتها.
- رابعاً:** أن تهتم الجمعيات بأسلوب التدريب وإعادة التأهيل بما يضمن نجاح مهمتها في تبنى فكرة المشاريع المنتجة، على أن يكون التدريب وإعادة التأهيل لها أولويات خاصة مرتبطة بالفقراء والمحتاجين أو الجرحى أو المعتقلين من الرياديين وهذا ما يساهم في دعم المبادرات الفردية وتعزيزها لدعم المشاريع التنموية الفلسطينية كما يساهم في تنمية الموارد البشرية.
- خامساً:** نوصي بوجود فريق غير متفرغ لدى الجمعيات لدراسة جدوى المشروعات التي يتم تقديمها للحصول على قروض وإضافة لذلك نوصي أيضاً بوجود فريق من الباحثين الاجتماعيين لفرض توزيع الإعانات ودراسة الأفراد الذين يتقدمون للحصول على تمويل لمشاريع.
- سادساً:** الاهتمام بالمشاريع التي تحقق أهدافا تساهم في تحقيق ما تتطلع إليه الجمعيات من خلق فرص عمل للفقراء، وتوفير السلع الضرورية إضافة إلى إحلال السلع المنتجة محليا محل السلع المستوردة من إسرائيل قدر المستطاع.
- سابعاً:** العمل على إعادة تفعيل دور الاقتصاد المنزلي عبر مشاريع صغيرة جدة للأهالي وتساهم في رفع المعاناة عنهم، على أن يتم ذلك عبر قروض حسنة صغيرة مستردة لإنجاز مشاريع محددة.
- ثامناً:** لا بد من الاهتمام بتوزيع الإعانات بشكل عادل والأخذ في الاعتبار المناطق التي تضررت من السياسات الإسرائيلية، ولعنا نذكر في هذا السياق المناطق الحدودية والمجاورة للمستوطنات بحيث تأخذ حقها مما يساهم في صمودها وثباتها.

وأخيرا نقول :

إن توجه الجمعيات الخيرية إلى الاهتمام بالمشاريع الإنتاجية سوف يشكل نقلة نوعية، ويحدث أثارا اقتصادية لها صفة الدوام والاستمرار، ويساهم في نقل العديد من الأفراد المحتاجين، ليكونوا منتجين في المجتمع الفلسطيني ويساهمون أيضا في علاج مشكلة الفقر والحاجة في هذا المجتمع. كما أن الاهتمام من قبل الجمعيات الخيرية بالمشاريع الإنتاجية لا يعني أبدا إهمال الإنفاق المباشر والعيني لذوي الحاجات الخاصة أو للمتضررين من الانتفاضة. بل لا بد من أن يسير هذا الجانب من جوانب الدعم الخيري جنبا إلى جنب مع دعم المشاريع.

والله نسأل التوفيق،،،

■ المراجع العربية:

1. تقرير التنمية البشرية- أوراق التوصيات، جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، فلسطين، 2002.
2. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مارس، أيار 2001.
3. علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، ماس، حزيران 2001.
4. تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية، الأمم المتحدة، 1999.
5. ثابت، باسم. مجلة آفاق، العدد الخامس، أيار 2000.
6. الزين، خليل. مجلة السياسة الفلسطينية، العدد الرابع والعشرون، خريف، 1999.
7. محيسن، تيسير، دور المنظمات غير الحكومية، 2002.
8. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات3، ديسمبر 1995.
9. الحبيب، فايز - مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة 1994.
10. عبد العزيز، سمير- دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 1993.

11. خليل ، سامي - نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الأول 1994 .
12. الوزني ، واصف+الرفاعي، أحمد- الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ، 2000.
13. ماس - المراقب الاقتصادي - العدد السابع - إبريل - 2001م.
14. الهيئة العامة للاستعلامات-مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة 2000/9/29م-2002/1/31 . العدد العاشر، فبراير 2002.
15. الهيئة العامة للاستعلامات - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة 2000/9/29 - 2002/1/31م.
16. مجموعة البنك الدولي (2001) أخبار تنمية للضفة الغربية وقطاع غزة - حزيران ، 2001 م .
17. مجموعة البنك الدولي (2000) أخبار تنمية للضفة الغربية وقطاع غزة - نيسان ، 2000 م .
18. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، تقرير حول الاقتصاد الفلسطيني، 15/ تموز / 2001م.
19. هلال ، جميل ، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمم المتحدة : نيويورك ، 1997م .
20. الفريق الوطني لمكافحة الفقر - فلسطين، تقرير الفقر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة 1998م.
21. نوفل ، أسامة، أثر الحصار الإسرائيلي على القوى العاملة الفلسطينية ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني - غزة - السنة الثانية - العدد الخامس والسادس 2002 (يناير - يونيو 2002 صفحة 130) .
22. الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء - كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (2)، تشرين ثاني، 2001م.
23. المنسي، كامل "العمالة الفلسطينية (البطالة والفقر) مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين آيار 2000 م .

▪ المراجع الأجنبية:

1. Daibes I., M. Barghouthi and A. Shabayta (1996) "Infrastructure and health services in the Gaza Strip", Health Development Information Project (HDIP) Ramallah, Palestine.
2. Roy, Sara (1995) "The Gaza Strip", Institute for Palestinian Studies, Washington, D.C